



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

كلمة السيد كويشيرو ماتسورا

المدير العام لليونسكو،

بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف

في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

اليونسكو، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧

السيد رئيس المؤتمر العام،

السيد خافيير بيريز دي كويلار، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة،

السيد كمال أسمال، رئيس الاجتماع الدولي الحكومي للخبراء بشأن المشروع الأولي لهذه الاتفاقية،

السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الوفود،

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

إن الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي تفتتح اليوم تشكل مصدر ارتياح كبير بالنسبة لي، وكذلك في اعتقادي بالنسبة لكم جميعاً. فهي تعلن بالفعل انطلاقاً مرحلة كبرى من حياة هذه الاتفاقية، ألا وهي مرحلة تنفيذها.

توجد بجانب شخصيات أسهمت بجهودها والتزامها في التقدم بخطوات عملاقة في التأمل والعمل من أجل ميلاد هذه الاتفاقية. وأنا أود أن أحيي سعيها جميعاً.

فالأستاذ قادر أسمال، وزير التعليم سابقاً في جنوب أفريقيا، والمدافع الكبير عن توشي نهج إنساني إلى التنمية، رأس بمهارة فائقة الاجتماع الدولي الحكومي للخبراء، الذي أسفرت أعماله عن إعداد هذا النص. وكانت الجهود التي بذلها بلا كلل للتقريب بين وجهات النظر وتوليد الأفكار الجديدة، بلا شك من أسباب النجاح الذي نحتفل به اليوم.

والسيد خافيير بيريز دي كويلار، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، الذي كان بمثابة الروح في اللجنة العالمية للثقافة والتنمية والذي عمل طوال أربع سنوات من أجل إصدار التقرير المؤسس الذي أصبح مرجعاً لا غنى عنه في التأمل في التنوع الثقافي - "تنوعنا المبدع".

والسيد موسى بن جعفر بن حسن، رئيس المؤتمر العام والمندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى اليونسكو، الذي رأس جلسة اعتماد هذه الاتفاقية إبان الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام، والذي يبرهن بوجوده بيننا بالتمسك الذي لا ينفصم الذي ما فتئ يخص به هذه المسألة.

ولكن من وراء هذا المنبر، أود أن أحيي جميع الحاضرين هنا، وعلى الأخص الوزراء الكثيرين الذين حرصوا على أن يكونوا بيننا اليوم.

وأود أن أحيي أيضاً حضور السيدة أوديل كانتين، المديرية العامة للتربية والثقافة في اللجنة الأوروبية، وأن أشيد بإصدار اللجنة الأوروبية مؤخراً بلاغها الخاص بجدول الأعمال الأوروبي

للثقافة في عصر العولمة. إن هذه اللجنة تبرهن بذلك عن التزام قوي وواضح بمساندة المرحلة الحاسمة المتمثلة في تنفيذ الاتفاقية.

أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة،

إن هذه الاتفاقية حطمت كل الأرقام القياسية فيما يخص الدخول حيز النفاذ في مجال الثقافة. ويعود السبب الرئيسي في ذلك بلا شك إلى رواج ما تحمله من أفكار في الوقت الراهن. فقد أرادت الدول الأعضاء، بواسطة هذه الاتفاقية، الاعتراف بالتنوع المبدع باعتباره عنصراً جوهرياً من عناصر التنمية. فهي بالفعل أول وثيقة تقنية تربط، بكل هذا الوضوح، بين الثقافة والتنمية، إذ تواجه جبهياً تحدياً يتضح لنا أنه من أضخم تحديات القرن الحادي والعشرين: ألا وهو مكانة أشكال التعبير الثقافي في التنمية، بالنظر إلى أوجه التحول في أساليب الإبداع والإنتاج والتوزيع في مجال الثقافة.

ولكن ثمة سبب آخر لنجاح هذه الاتفاقية، وهو بلا شك كونها أيضاً من الوثائق الدولية الأولى والوحيدة التي تعترف بواقع العولمة وتسعى في ذات الوقت إلى توجيهها والتحكم في مساراتها لكي تضمن حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتساعد أيضاً على تعزيزها.

وليس عرضاً أن عهد لليونسكو بإعداد الاتفاقية. ذلك أن الأمر يتعلق فعلاً بتأمين إدارة أفضل للجوانب الثقافية، وليس الاقتصادية فحسب، من الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية. فغاية اليونسكو ليست متمثلة في "وضع قواعد" للمبادلات، بمعنى تنظيمها وتقييدها بقاعدة لعب معينة، وإنما بحق في تنميتها وتشجيعها وتسهيلها، وفاء بالمهمة الأصيلة الخاصة باليونسكو.

إن هذه الاتفاقية التي تكمل المرتكز التقني الذي وضعته اليونسكو في مجال الثقافة خلال العقود الأخيرة من الزمن، تعزز الإطار القانوني للاتفاقيات السبع التي أصبحت تغطي الآن التنوع الثقافي في مبادئه المؤسسين: وهما التراث والإبداع المعاصر.

إنها تشكل عنصراً جوهرياً، مقترنة بوثيقتين أخريين هما الاتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢ والاتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣.

وبالنظر إلى ما يوليه المجتمع الدولي بأسره من أهمية للتنوع الثقافي، فإنني فخور بوجه خاص لأن اليونسكو غدت مجهزة بذخيرة من النصوص التقنية، متينة ومتكاملة، تشمل كل الجوانب التي يظهر فيها التنوع الثقافي. وإن الاتفاقية التي تجتمعون اليوم بشأنها، واتفاقية ٢٠٠٣ بشأن التراث غير المادي سوف يتعين بصورة خاصة إعمالهما معاً بصورة منسقة وفي علاقة تآزر وثيقة.

اليوم يوجد ٥٧ منكم كأطراف في الاتفاقية: أي ٥٦ دولة والجماعة الأوروبية باعتبارها منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي. هذا عدد الذين أودعوا منكم وثيقة التصديق لدى اليونسكو قبل ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، أي ثلاثة أشهر قبل اختتام هذا الاجتماع. وهم يشاركون بالتالي بوصفهم أطرافاً مع كامل حق التصويت.

أما الدول التي أودعت وثائقها في موعد متأخر عن التاريخ المذكور وعددها ٦ دول، فهي حاضرة بالطبع بصفة المراقب.

وفي المجموع أودعت ٦٢ دولة ومنظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي إذن وثيقة تصديقها لدى اليونسكو.

وإذا كان معدل التصديق، كما قلت للتو، ينم عن وتيرة سريعة بصفة استثنائية، الأمر الذي يسرني حقاً، فإن التوزيع الجغرافي للدول لا يزال للأسف غير متوازن تماماً.

فلبلوغ الغايات من الاتفاقية بحق، من الأساسي أن تكون الدول الأطراف تمثل بصورة متوازنة مختلف مناطق العالم. في الوقت الحاضر صادقت عليها ثلاث دول فقط من منطقة آسيا والمحيط الهادي وكذلك ثلاث دول من المنطقة العربية. أمل إذن ألا تتأخر بلدان أخرى من هاتين المنطقتين عن الانضمام إليكم.

وإن التضامن الدول الكامن في صلب النص سوف يتجسد بصورة كاملة فور بلوغ هذا الهدف.

ثم إن تنفيذ الاتفاقية يقتضي أيضاً توضيح دور المجتمع المدني. ذلك أن المجتمع المدني بطبيعته المتنوعة والموزعة والحفازة، التزم بحماس لصالح الاتفاقية ويسعى من أجل التصديق عليها في كل القارات. وستقع عليكم مهمة رسم معالم التعاون للمستقبل، والبت في المعايير الخاصة بوضع المراقب، وكذلك في البنى التي ينبغي إرساؤها لتيسير المبادلات.

أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة،

إن جدول أعمال هذا المؤتمر الأول كثيف جداً. وبعد أن انتخبتم رئيسكم ومكتبكم، واعتمدتم جدول أعمال هذه الدورة، ستكون مهمتكم الأولى اعتماد نظامكم الداخلي وتحديد تواريخ ومكان انعقاد الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف. كما أن انتخاب الأعضاء الـ ٢٤ في اللجنة الدولية الحكومية، التي سوف تعمل تحت سلطتكم ووفقاً لتوجيهاتكم، سيشكل أيضاً مهمة ثقيلة تقع على عاتقكم. وسيكون من دوركم أيضاً تحديد تواريخ ومكان انعقاد الاجتماع الأول للجنة.

على ضوء مداولات الجمعية العامة للاتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣، وبعد تحليل لتوزيع الدول الأطراف بحسب مجموعات إقليمية في هذا المؤتمر الأول، فإن الأمانة تعرض عليكم اقتراحاً فيما يخص طريقة التصويت.

ولمراعاة ضرورة التمثيل العادل المنصوص عليه في المادة ٢٣، الفقرة ٥، من الاتفاقية، التي تدعو إلى أن يكون انتخاب أعضاء اللجنة مبنياً على مبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتناوب، فإن المنهجية يمكن أن تنص على توزيع للمقاعد على ست مجموعات انتخابية، وبمراعاة نسبة الدول الأطراف، مع حد أدنى هو ثلاثة مقاعد لكل مجموعة. ويبدو لي أن هذا الحساب المزدوج يمكن أن يؤمن توزيعاً جغرافياً عادلاً.

ربما كانت الدول الأطراف سبّاقة بالفعل وبحثت فيما بينها مسألة الحد الأقصى بحسب المناطق. أتمنى في جميع الأحوال أن مناخ الصفاء الذي يجب أن يسود داخل اللجنة لن تعكّره أية اختلافات قد تثار في هذا الصدد.

وسيتوجب عليكم أخيراً تحديد أساليب تشغيل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي الذي سوف تموله مساهمات طوعية. فمن المهم البت بأسرع وقت في التوجهات التي ترغبون في تحديدها لاستخدام موارد الصندوق في المستقبل، من أجل تصميم استراتيجية بحق لجمع الأموال.

سيكون هذا الصندوق في محور مجموعة واسعة من آليات التعاون الدولي، إذ يتعلق الأمر بالجمع بين أشكال التعاون المختلفة - سواء أكانت ثنائية، وإقليمية أو دولية، وواردة من أموال عامة أو

خاصة. وسيتعين ابتكار آليات تجديدية تأتي مكملة للبنى الموجودة وتلبي احتياجات محددة بوضوح.

تلوح لي مبادرتان تستحقان مرتبة الأولوية. أولاً، إعداد سياسات ثقافية وطنية وقطاعية تشتمل على تدابير من مختلف الأنواع كما يرد وصفه في المواد ٦ و ٧ و ٨. ثم بالطبع تعزيز القدرات.

اكتسبت منظمات دولية أخرى، مثل المنظمة الدولية للفرنكفونية ومجلس أوروبا، خبرة متينة بفضل برامج وأنشطة ملموسة في هذا المجال، سوف تكون بلا شك عنصراً ثميناً. ولقد دخلت أمانة الاتفاقية في حوار بناء مع تلك المنظمات من أجل إيجاد أسباب التآزر.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

جميعكم هنا تدركون هذا الواقع: أنكم تخوضون اليوم لحظة هامة من حياة هذه الاتفاقية. وسوف تعلنون انطلاقة بدء تنفيذها، من أجل التحقيق الكامل لأهدافها في مجالات التعاون الدولي والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة المتساوية للثقافات والانتفاع المنصف والمتبادل والانفتاح فيما بين ثقافات العالم.

يتراءى لنا المستقبل إذن بكل أثقاله: فمهام اللجنة الدولية الحكومية ومسؤولياتها متعددة وهامة. سيتوجب عليها أن تعد التوجيهات التنفيذية بحيث يسري مفعول الاتفاقية في الواقع روحاً ونصاً.

وبالإضافة إلى الشروط التي تحكم استخدام موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، سيتعين على اللجنة أيضاً تحديد شكل التقارير عن التدابير التي يتخذها كل طرف في الاتفاقية من أجل حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي على أراضيه. فيجب إذن تعيين مجالات المعلومات وتحديد البيانات الموجودة والبيانات التي يمكن جمعها بصورة موثوق بها وفي آجال مقبولة لدى الجميع.

يمكن أن يعقد الاجتماع الأول للجنة الدولية الحكومية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيكتسي هذا الاجتماع أهمية خاصة بما أن مهمته الأساسية سوف تتمثل في وضع أسس متينة ودائمة لإعداد توجيهات تنفيذية واضحة ويمكن أن ينفذها مجمل الأطراف.

بعد ذلك يمكننا أن نفكر في عقد دورة استثنائية للجنة في أيار/مايو ٢٠٠٨، ودورة أخرى عادية في خريف ٢٠٠٨، تليها إذا لزم الأمر دورة استثنائية أخرى في ربيع ٢٠٠٩. عندها يمكن انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، أي سنتين بعد عقد الدور الأولى، في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ من أجل اعتماد مجمل النصوص التي تعدها اللجنة. إذن، سوف تعقد في الفترة بين دورتي مؤتمر الأطراف دورتان عاديتان ودورتان استثنائيتان للجنة. هذه بالطبع مجرد إشارة أولية، يجب توضيحها وفقاً للتقدم الفعلي للأعمال ولما يستجد من احتياجات.

أتمنى لكم إذن، والحال هذه، كامل النجاح في أعمالكم.